



الجلسة ٦٢٧٢

الثلاثاء ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، الساعة ١٢/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيد آرو .....	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كرافتشنكو
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد فوكاسينو فيتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد لا ييفان
	غابون	السيد إيسوزي - نغونديت
	لبنان	السيدة زيادة
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد لوتروتي
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف
	اليابان	السيد أريما

## جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## توطيد السلام في غرب أفريقيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بالتطورات الإيجابية الأخيرة التي شهدتها غينيا رغم أنه ما زال يشعر بالقلق إزاء الحالة في البلد. ويكرر المجلس التأكيد على بيان رئيسه (S/PRST/2009/27). ويتطلع المجلس إلى إعادة إرساء النظام الدستوري الطبيعي في وقت عاجل وبطريقة سلمية من خلال عملية انتقالية يقودها المدنيون.

”ويكرر مجلس الأمن تأييده لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. ويشيد المجلس بالرئيس بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، على جهود الوساطة التي يقوم بها ويرحب ببيان فريق الاتصال الدولي لغينيا، المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وبالبيان الصادر عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، المؤرخ ٣ شباط/فبراير ٢٠١٠.

”ويرحب مجلس الأمن بإعلان واغادوغو المشترك المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ الذي ينص بصفة خاصة، تمشيا مع المقترحات التي تقدم بها الرئيس المؤقت الجنرال سيكوبا كوناتي، على

إنشاء حكومة وحدة وطنية يقودها رئيس الوزراء المدني الذي اختارته المعارضة، وإجراء انتخابات خلال ستة شهور، والالتزام بعدم قيام رئيس الدولة في النظام الانتقالي، وأعضاء المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية، ورئيس الوزراء، وأعضاء حكومة الوحدة الوطنية، وأفراد قوات الدفاع والأمن الذين لا يزالون في الخدمة، بالترشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

”ويرحب مجلس الأمن كذلك بتعيين السيد جان - ماري دوريه رئيسا للوزراء في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وبتعيين حكومة الوحدة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٠. ويدعو المجلس جميع المعنيين من الغينيين إلى تنفيذ بيان واغادوغو المشترك تنفيذا كاملا، والمشاركة النشطة في العملية الانتقالية سعيا إلى إعادة إرساء النظام الدستوري الطبيعي بإجراء الانتخابات خلال ستة شهور. ويهيب المجلس بالمجتمع الدولي تقديم دعمه للسلطات الغينية بقيادة الرئيس المؤقت سيكوبا كوناتي ورئيس الوزراء جان - ماري دوريه، في مسائل منها الإصلاح الشامل لقطاعي الأمن والعدالة، بناء على طلب تلك السلطات.

”ويشير مجلس الأمن إلى أنه أدان بشدة أحداث العنف التي ارتكبت يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وتداعياتها. ويحث المجلس السلطات الوطنية على الحيلولة دون وقوع أي أعمال عنف أخرى، والتقييد بسيادة القانون، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واحترامها، ومراعاة الأصول القانونية الواجبة، ويشدد على واجباتها إزاء الضحايا والشهود. ويشدد المجلس على مسؤولية

”ويكرر مجلس الأمن الدعوة التي وجهها في قراره ١٨٨٨ (٢٠٠٩) من أجل زيادة تمثيل النساء في عمليات الوساطة وعمليات صنع القرار فيما يتصل بتسوية النزاع وبناء السلام.

”ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه إبقاء الحالة قيد نظره والتصدي على النحو المناسب لأي خطر أو عمل يهدد العملية الانتقالية. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل إطلاعه، حسب الاقتضاء، على الحالة السائدة على أرض الواقع، وآثارها المحتملة على المنطقة دون الإقليمية، والجهود المبذولة لمحاربة الإفلات من العقاب، وجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، والأعمال التي تقوم بها الأمانة العامة للأمم المتحدة“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2010/3.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

الدول عن الامتثال للالتزامات المتصلة بمنع الإفلات من العقاب.

”ويشيد مجلس الأمن بعمل لجنة التحقيق الدولية التي أنشأها الأمين العام بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي من أجل التحقيق في الأحداث التي شهدتها غينيا في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وفقا لولايتها (S/2009/556). ويحيط المجلس علما مع الترحيب بتقديم اللجنة لتقريرها (S/2009/693).

”ويحيط مجلس الأمن علما بأن فريق الاتصال الدولي قد دعا الجهات المعنية على الصعيد الدولي، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وفريق الوساطة، إلى النظر في إمكان نشر بعثة عسكرية - مدنية مشتركة في غينيا، بأسرع ما يمكن وبالتشاور مع السلطات الغينية، بهدف مناقشة طرائق إصلاح قطاع الدفاع والأمن والمساهمة في تهيئة الظروف الأمنية اللازمة للعملية الانتخابية. ويشجع المجلس تلك الجهات على التخطيط لتلك البعثة الممكن إيفادها.